دور نظام المعلومات الإلكتروني في فعالية النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

The electronic information system's role in the effectiveness of the control system in Algerian insurance companies

مروة أسماء قصاص[1]، عبد الرزاق حبار[2]، * ، فرج شعبان[3]

[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ابن خلدون تيارت – الجزائر

[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف – الجزائر

[3] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محند أكلي البويرة – الجزائر

تاريخ الاستلام : 2018/10/21 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/11/12 ؛ **تاريخ القبول** : 2018/11/17

ملخص : تسعى الدراسة إلى تحديد دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، من خلال دراسة استبيانية مست عدد من شركات التأمين الناشطة في السوق التأمينية الجزائرية، تتكون عينة الدراسة من مجموعة العاملين في شركات التأمين الجزائرية (المدراء، المحاسبين، المدققين الداخلين ورؤساء الأقسام بالإضافة إلى المفتشين وبعض العاملين في مديرية التأمينات بوزارة المالية)، وقد تم توزيع الاستبيان على أحد عشر شركة تأمين و/أو إعادة تأمين بما فيها شركات التأمين الخاصة حيث تمثل هذه الشركات ما نسبته 78.34% من حجم عينة الدراسة، أما نسبة 21.66 % فتمثل في بعض الإطارات والعاملين في مديرية التأمينات بوزارة المالية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي أكدت على تأثير نظام المعلومات الإلكتروني في شركات التأمين على النظام الرقابي فيها، حيث تمتلك شركات التأمين الجزائرية نظام فعال للرقابة والتدقيق الداخليين، كما بينت نتائج الدراسة الميدانية أن شركات التأمين الجزائرية تخضع للرقابة المستمرة من مختلف الجهات الرقابية الخارجية.

الكلمات المفتاحية : تأمين؛ نظام؛ معلومات الكترونية؛ رقابة، مخاطر.

صنيف JEL: G22 ؛ M42 ؛ O32 ؛ C12 ؛ D83

Abstract: The study seeks to identify the role of the electronic information system in activating control mechanisms in the Algerian insurance companies through a survey study of a number of active insurance companies in the Algerian insurance market. The study sample consists of a group of employees in Algerian insurance companies (Managers, accountants, internal auditors, head of departments as well as inspectors and some employees in the Insurance Directorate of the Ministry of Finance).

The questionnaire was distributed to insurance and/or reinsurance companies including private insurance companies where these companies represent a percentage of 78,34% of the study sample and the rate of 21,66% represent some executives and employees of the Insurance Directorate of the Ministry of Finance.

The study concluded with a set of results which empasized the impact of the electronic information system in insurance companies on its contol mechanisms where Algerian Insurance Companies have an effective internal control and audit system, and as it is demonstrated by the result of the field study, Algerian Insurance Companies are subject to a constant control from various foreign regulators.

Keywords: Insurance, system, electronic information, control, risks.

Jel Classification Codes : G22, M42, O32, C12, D83.

* Corresponding author, e-mail: a.habbar@univ-chlef.dz

I- تمهيد :

تعد صناعة التأمين من الوسائل الهامة في منظومة القطاع المالي والاقتصادي كونها تمثل أهم الأوعية الادخارية أين تنتج الإدخارات عادة من رؤوس أموال شركات التأمين، وما يتراكم لديها من أرباح واحتياطات نظامية وفوائد أقساط يؤدي استثمارها في أوعية استثمارية مناسبة مدروسة إلى تسريع وتيرة التنمية الإقتصادية والاجتماعية من جهة، والمحافظة على حقوق حملة الوثائق التأمينية وحقوق حملة الأسهم على حد سواء من جهة أخرى.

كما تعد شركات التأمين مكونا أساسيا في القطاع المالي لكل اقتصاد، حيث يسهم التأمين في حفظ رأس المال والممتلكات، لذلك تعمل كثير من الدول على تعزيز الثقة في شركات التأمين وإعطائها أدوارا مهمة في التأمين على المشروعات والممتلكات في القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال إلزام الجهات المعنية بالتأمين سواءا على الممتلكات أو بالتأمين ضد المسؤولية المدنية الناشئة على الأنشطة التي تمارسها حفاظا لها من الخسائر، وهو ما يساعد في توفير بيئة اقتصادية مثلى ومناخا مشجعا للاستثمار وهذا الأخير يعد أحد أهم الأهداف الأساسية للتنمية الإقتصادية.

وفي ضوء الأهمية الإقتصادية والاجتماعية لصناعة التأمين على المستوى المحلي والعالمي أصبح لزاما تطوير هذه الصناعة لدخولها الآفاق العالمية وتحقيق الأداء المتميز من خلال استغلالها لتكنولوجيا المعلومات الكفيلة بتوفير نظام معلومات إلكتروني فعال يمكنها من التنبؤ بالأخطار ومواجهتها وترشيد آثارها عند تحققها.

ولا تختلف أسس ومبادئ عملية الرقابة في شركات التأمين عن غيرها من الشركات، فالأسس والقواعد واحدة لكن يكمن الاختلاف في نظام المعلومات الإلكتروني المستخدم وفي آليات التطبيق التي تحدد بحسب طبيعة عمل كل جهة، ومن ثم تحديد آليات العمل وأولوياته واختلافها تبعا لذلك، وفي هذا الصدد يسهم نظام المعلومات الإلكتروني في جمع وتحليل البيانات والمعلومات الضرورية التي تواجه الشركة واكتشاف وتحديد المخاطر الحالية والمستقبلية، مع العمل على تطويرها في ضوء التحديات المحيطة ومستجدات السوق ليتم تحديد أفضل الطرق لمواجهتها.

كما يسهم نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل الدور الرقابي لمختلف الجهات الرقابية المنظمة للسوق التأمينية، باعتبار أن دورها في المقام الأول هو دور رقابي توجيهي، وباستغلال مخرجات هذا النظام الإلكتروني يتم تحديد أسعار التأمين على مستوى إدارة الاكتتاب التي تحدد الأسعار بالتعاون مع الخبير الاكتواري استنادا إلى عمليات الشركة والتقارير والدراسات السابقة والمستقبلية، ما يكفل وضع الإستراتيجيات الرئيسية للشركة على المدى البعيد ومن ضمنها وضع الأطر واللوائح للحد من المخاطر وتحديد المنتجات والعملاء المستهدفين.

I .1- إشكالية الدراسة:

لعملة الرقابة في شركات التأمين عدة أوجه وآليات تبعا لتعدد وتشابك الأنشطة التأمينية التي تقوم بها والعلاقات التي تقيمها مع ذوي المصالح، فلكل شركة تأمين نظامها الرقابي الخاص والذي تعبر من خلاله على سياساتها وطريقتها في التأكد والتحقق من مستوى أدائها وتحكمها في مواجهة المخاطر، وعليه تركز الدراسة في البداية على فعالية النظام الرقابي بشكل مستقل والذي يرتكز بشكل أساسي على عمليتي الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي، ومن ثم اختبار تأثير مخرجات نظام المعلومات الالكتروني في فعالية النظام الرقابي (من حيث دقة ووضوح المعلومات ودقة وسرعة النظام المعلوماتي)، وبما أن شركات التأمين تخضع بدورها لرقابة هيئات خارجية فمن المهم اختبار كذلك تأثير نظام المعلومات الالكتروني على تقارير الجهات الرقابية.

بناءا على ما سبق، فقد تم صياغة الإشكالية الرئيسية التالية التي تتضمن البعد الداخلي والخارجي للنظام الرقابي في شركات التأمين كما يلي:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع تطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مؤشرات كفاءة نظام المعلومات الإلكتروني، وهل تسهم بذلك في توفير المعلومات اللازمة لأصحاب القرار؟
- هل يوجد إطار فعال لآليات الرقابة في شركات التأمين والذي يتماشى مع طبيعة التغيرات التي تعرفها سوق التأمين الحالية ؟
- هل يسهم نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل الدور الرقابي على أداء شركات التأمين بما يؤدي إلى تسيير كفئ وفعال للمخاطر؟
- هل هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام نظام المعلومات الإلكتروني في النظام الرقابي داخل شركات التأمين الجزائرية ؟

I .2- فرضية الدراسة:

نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

H0: لا يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور النظامي الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

H1: يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

ولدراسة الفرضية الرئيسية سنقوم بدراسة ثلاثة محاور أساسية لاختبار وجود علاقة التأثير من عدمها، وعليه نطرح الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل الدور الرقابي الداخلي في شركات التأمين الجزائرية

– الفرضية الفرعية الثانية: لا يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل أساليب إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية
– الفرضية الفرعية الثالثة: لا يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل رقابة التقارير في شركات التأمين الجزائرية

I .3– منهج وأسلوب الدراسة:

للإجابة على السؤال الرئيسي ولإبراز دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبيان.

I .4– الدراسات السابقة:

رغم أهمية موضوع البحث إلا أن الدراسات ذات صلة سواءا بصفة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع البحث محدودة ويمكن ذكرها على النحو التالي:

– دراسة حسين حساني "مدخل الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء مؤسسات التأمين الجزائرية– نظام ORASS نموذجا" وقد توصل الباحث إلى أن الشركة الوطنية للتأمين كان لها السبق بحيازتها على برنامج تأمين متكامل للإدارة الالكترونية، هذا البرنامج الذي كان له التأثير الكبير في إعادة تنظيم وهيكلة الشركة بهدف تحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها، فبعدما كانت الهيكلة مرتكزة على نظام سلمي للوظائف أصبحت ترتكز على تنظيم متعدد الأقسام موجه نحو السوق وتلبية حاجات العميل، وبهذا أوصى الباحث ضرورة تطوير نظام المعلومات الالكترونية في الشركة التي تفرضها الإدارة الالكترونية واستغلاله للوصول إلى نتائج أكبر دقة وفاعلية في الحكم على القدرة المالية لشركة التأمين.

– تناولت دراسة هاني عبد الرحمن محمد أبو عمر، دراسة فعالية نظم المعلومات الإدارية المحوسبة وأثرها في إدارة الأزمات – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي في فلسطين–، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بنظم المعلومات الإدارية المحوسبة لأنها تفيد في ترشيد العمل المصرفي ما يعطي للمصارف القدرة على تجنب الأزمات والتحوط منها والتخفيف من آثارها، وأكدت على ضرورة تشكيل فريق عمل من مهامه رصد إشارات الإنذار المبكر واكتشاف مواطن الضعف ووضع المقترحات لحلها، بالإضافة إلى ضرورة توفير إدارة وحماية للمعلومات من الضياع أو التلف ما يكفل حماية للقطاع المصرفي بشكل عام.

– دراسة نبية توفيق المركي حول "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية –دراسة ميدانية"، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة التدقيق في تعزيز استقلالية التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية حيث أن لجنة التدقيق تتأكد من أن موقع إدارة التدقيق الداخلي يقع في الهيكل التنظيمي مما يعزز من استقلاليتها ويسمح لها بالقيام بواجباتها.

– دراسة معووش محمد الأمين حول "دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الرقابة الداخلية في شركات التأمين من جهة، وعمل هيئات الإشراف والرقابة على قطاع التأمين من جهة أخرى.

وهدفت الدراسة أيضا إلى إبراز دور عملية الرقابة على شركة التأمين على الأضرار كوسيلة هامة تضمن سير وتنفيذ العمليات التقنية في ظل احترام التشريعات والقواعد المنظمة لقطاع التأمين بقصد تعزيز الملاءة المالية لها وحماية حملة الوثائق لزيادة ثقتهم بالشركة، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود قسم للتدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي لشركة التأمين على الأضرار وإلحاقه بالإدارة العليا من شأنه تقييم هذا النظام بموضوعية ودون تحيز والتحقق من سلامته، ومن فعالية إجراءاته ومصداقية مخرجاته، وطرق تسييره وحداثة نماذجه الرقابية، وهذا من خلال تقوية نظامها الرقابي الداخلي حسب حجمها المالي وحسب التموقع الجغرافي لفروعها، ما يؤهلها ويمكنها من أن تكون على إطلاع واسع وكامل بما يجرى داخلها.

– دراسة برابح بلال حول "تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الإقتصادية–دراسة حالة عينة من المراجعين الداخليين–"، وخلصت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية يعد أداة من أدوات الرقابة الداخلية حيث يقوم المراجع من خلالها بتقييم واختبار مدى تماشي النظام الذي تسير عليه الشركة مع متطلبات الإدارة، وضرورة العمل على تحسينه من خلال الخدمات الاستشارية والتوصيات التي يقدمها له.

– دراسة فطيمة يحياوي حول "دور هيئات الإشراف والرقابة على النشاط التأميني" حيث توصلت الدراسة إلى أن خصوصية نشاط التأمين تتطلب أن تكون الرقابة على هذا النشاط على قدر عال من الدقة، الأمر الذي يقتضي توفير هيئات إشرافية على قدر من الكفاءة تمكنها من تطبيق عملية الرقابة، حيث أن القوانين والإجراءات الرقابية المحكمة لا تكون ذات قاعدة ما لم يتم تنفيذها بشكل دقيق.

وأوضحت الدراسة أن تزايد وتعدد المخاطر التي تواجهها شركات التأمين أصبحت تستوجب توفر طرق أكثر فاعلية وأساليب أكثر تطورا لمواجهتها وتدعم التوجه إلى سوق الأوراق المالية، ومن أجل ذلك وفي نفس السياق من أهم سبل تكوين جهات إشرافية فعالة هو توفر سوق مالي كفئ وهو ما يتوافق مع مفهوم الحوكمة التي باتت ركنا أساسيا في عملية الرقابة.

I .5– نظام المعلومات الإلكتروني وتأثيره على أداء شركات التأمين

يساعد تطبيق نظام المعلومات الإلكتروني في ضمان أداء شركات التأمين لمهامها في وقت قياسي وبكفاءة عالية، نظرا لما توفره من كم هائل من التحاليل والتقارير التي تسهم وتساعد إدارة شركات التأمين على اتخاذ قراراتها بطريقة مبنية على أسس حقيقية ودقيقة.

I .5. 1– مفهوم نظام المعلومات الإلكتروني:

تعرف أنظمة المعلومات المبنية على الحاسوب أو ما يعرف بنظام المعلومات الإلكتروني بأنه ذلك النظام الذي يستخدم تقنيات الحاسوب لمعالجة المادة الخام وتحويلها إلى معلومات مفيدة جدا للمدراء والموظفين في المؤسسة[1].

كما يعرف نظام المعلومات الإلكتروني من منظورين، المنظور الأول يتعلق بمهامه أم الثاني فيتعلق بهيكله، فحسب وجهة النظر الأولى فإن نظام المعلومات الإلكتروني يتألف من مجموعة من الأفراد، الإجراءات، البيانات، النماذج والتكنولوجيا التي تشكل نظاما متماسكا يخدم الغرض التنظيمي أو الوظيفي في المؤسسة، وحسب وجهة النظر الثانية فإن نظام المعلومات الإلكتروني يعرف على أنه توظيف التكنولوجيا لغرض تخزين ونشر المعلومات داخل المؤسسة[2].

ويشير نظام المعلومات الإلكتروني إلى مجموعة العناصر البشرية والآلية لجمع وتشغيل البيانات طبقا لقواعد وإجراءات محددة بقصد تحويلها إلى معلومات مفيدة تساعد إدارة المؤسسة المعنية في أعمال التخطيط، الرقابة وصناعة القرارات المنظمية[3].

I .5. 2– أبعاد نظام المعلومات الإلكتروني:

– المؤسسة: تتكون المؤسسة من مجموعة من الأفراد التي تمارس نشاط معين موجه إلى زيادة حجم رأس المال[4]، أي أن المنظمة عبارة عن نظام إقتصادي وإجتماعي يتكون من بنية تنظيمية، وإدارة وعاملين ونظم فرعية وظيفية، ويقع نظام المعلومات ضمن هذه البيئة ويعمل في إطارها، أي أن نظام المعلومات جزء متكامل في المؤسسة، ويمكن القول ببساطة أن نظام المعلومات هو النسيج الرابط للعناصر الأساسية التي تتكون منها المؤسسة[5].

– الإدارة: تعرف الإدارة بأنها عملية إنسانية إجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المؤسسة كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف التي أنشئت المؤسسة من أجل تحقيقها، متوخين في ذلك أفضل إستخدام ممكن للإمكانيات المالية والبشرية والعينية المتاحة للمؤسسة[6].

– تكنولوجيا المعلومات: تكنولوجيا المعلومات هي النظم الآلية أو الإلكترونية للتعامل مع المعلومات إدخالا، معالجة، إسترجاعا، نقلا، تبادلا وتفاعلا، وتشمل وسائل الحوسبة والإتصال، كما أن تكنولوجيا المعلومات هي كافة الأجهزة والمعدات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة لإيصال المعلومات وتقديم الخدمات للعملاء بأقل جهد وأسرع وقت ممكن وبأيسر السبل[7].

ومن خلال نظام المعلومات الإلكتروني يتم تحقيق التكامل بين تكنولوجيا المعلومات ونشاط المؤسسة من أجل تحقيق الهداف المحددة، وإحداث التغييرات المطلوبة في الوظائف والعمليات داخل المؤسسة، وهذا ما يؤكد العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات الإلكتروني، فغياب تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة لا يمكنها من العمل حتى وإن وجدت نظم المعلومات[8].

I .5. 3– موارد نظام المعلومات الإلكتروني:

يتكون نظام المعلومات الإلكتروني من المكونات التالية[9]: موارد الأجهزة، موارد البرمجيات، موارد البيانات، موارد الشبكات، وهذه العناصر والموارد الضرورية تتكامل مع بعضها وتترابط بشكل يجعل النظام لا يعمل بطريقة فعالة ويتكامل بدون واحد منها، أي أن هذه الأدوات تساعد على العمل مع المعلومات وإجراء مهام تتعلق بتجهيزها ومعالجتها[10].

I .5. 4– مزايا نظام المعلومات الإلكتروني:

يؤدي إستخدام نظام المعلومات الإلكتروني إلى توفير جملة من المنافع، يمكن تحديدها في النقاط التالية[11]:

- الدقة.
- السرعة.
- توفير الجهد.
- كمية المعلومات.
- الخيارات المتاحة في الإسترجاع.

ومن ناحية التكاليف فإن نظام المعلومات الإلكتروني يوفر المزايا التالية[12]:

- وفر إقتصادي، حيث يحقق نظام المعلومات اليدوي وفر أقل مقارنة بالإلكتروني؛
- يحقق فعالية عالية، فعندما يصمم نظام المعلومات الإلكتروني وفق منهجية واضحة فإنها تكسب مستخدم النظام ثقة فيه، و يعول عليه في إمداده بالمعلومات بأقل التكاليف وفي أي وقت يطلبها.

I .5.5– العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني ووظائف شركات التأمين:

يسمح وجود نظم المعلومات الإلكترونية التأمينية للشركة بالقيام بمختلف وظائفها بالكفاءة المطلوبة، بتوفيرها لقاعدة بيانات شاملة تضمن وصول البيانات إلى متخذي القرار في الشركة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة، ومن هنا يمكن توضيح تأثير نظم المعلومات الإلكترونية التأمينية على مختلف وظائف شركات التأمين في:

– العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني ووظيفة التسعير: على اعتبار أن هذه الوظيفة تسعى إلى تحديد القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين عليه، فإن لنظم المعلومات الإلكترونية التأمينية دور في تسهيل القيام بهذه الوظيفة بكفاءة وفعالية عالية وهذا من خلال تجميع كافة المعلومات الخاصة بالمؤمن له وبالشيء موضوع التأمين والاحتفاظ بها للتعامل بها في كافة مراحل العملية التأمينية، ومتابعة الحالة التأمينية للمؤمن له لضمان الحصول على حقوقه بدون خلل وتكرار، كما يمكن من خلال نظام المعلومات الاحتفاظ بكافة المعلومات الخاصة بالشيء موضوع التأمين وتصنيفها تبعا لمعايير محددة من حيث قيمته وحالته في اللحظة التي قبلت شركة التأمين التأمين عليه والتي تتناسب مع درجة احتمال وقوع الخطر، وهذا دون إهمال أهمية البيانات التي يصرح بها المؤمن له والتي تخضع للتحيين المستمر بسهولة، وبناءا على ذلك فإن هذه النظم تسمح بالتحديد الدقيق والآلي لسعر قسط التأمين الذي يلتزم المؤمن له بدفعه.

– العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني ووظيفة الاكتتاب: يظهر دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل وظيفة الاكتتاب من خلال تجميع المعلومات الخاصة بالمحفظة التأمينية لشركة التأمين، حيث أن القاسم المشترك بين كل محفظة فرعية هو الخطر، ومن هنا يمكن لهذه النظم تحديد حجم المحفظة التأمينية والتي من المتوقع أن ينتج عنها خسائر واستبعاد عملية التأمين عليها أو رفع حجم الأقساط التأمينية لهذه المحفظة لضمان التغطية اللازمة في حال تحقق الأخطار المؤمن عليها في آجال استحقاقها، وبناءا على مخرجات هذه النظم خلال عملية الاكتتاب تحدد السياسة العامة للشركة والخاصة بوظيفة الاكتتاب التي تتماشى مع أهدافها العامة سواءا بقبول تغطية عدد محدود من المخاطر التي يضمن من ورائها تحقيق الأرباح، أو بتغطية أكبر عد معين من الأخطار التي تتميز بعائد منخفض، وعليه تتميز هذه النظم بكفاءة عالية إذا تم استغلالها بطريق فعالة في تحديد المخاطر التي تقبل شركات التأمين التأمين عليها، وتحديد حجم الأخطار التي تستبعد شركات التأمين تغطيتها أو تستدعي إعادة التأمين عليها.

– العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني ووظيفة تسوية المطالبات: خلال القيام بهذه الوظيفة فإن هذه النظم تسمح باسترجاع المعلومات والبيانات الخاصة بالمؤمن عليه والشيء موضوع التأمين وحجم الأقساط المدفوعة من قبل المتعاقد، وإضافتها إلى المعلومات الجديدة والمتعلقة بالمطالبات المقدمة من قبله والتحقق من مدى صحتها من خلال استرجاع المعلومات المصرح بها من قبل ومقارنتها مع الأحداث المستجدة، وبالتالي تحديد قيمة التعويض المستحق، ومن هنا وجب تحيين المعلومات الخاصة بالمؤمن عليه لاستبعاد الازدواج التأميني أو التسرب التأميني لضمان عدم التكرار أي الاحتفاظ بالسجلات التي تبين بيانات صرف التعويض للمستفيد.

– العلاقة بين نظم المعلومات الإلكترونية التأمينية ووظيفة إعادة التأمين: في حالة تجاوز الخطر القدرة التأمينية لشركة التأمين هنا تلجأ الشركة إلى معيد التأمين، ويظهر دور نظام المعلومات في هذه المرحلة في التحديد الآلي والفوري إذا ما يمكن قبول تغطية الخطر أو يحتاج إلى دراسات من قبل الإدارة العليا، وهذا يتوضح أثناء عملية إدخال البيانات الخاصة بالخطر موضوع التأمين ومواصفاته في النظم لتتم عملية اختبار مدى ملائمة هذه البيانات ومقارنتها آليا مع تلك التي أدرجت سلفا في قاعدة البيانات والتي تم تحديدها بناءا على السياسة العامة للشركة، وفي حالة عدم ملائمتها مع البيانات الخاصة بمدى قبول الخطر، وجب إجراء عملية اتخاذ القرار سواءا برفض قبول التغطية أو بقبولها وإسنادها لمعيد التأمين.

– العلاقة بين نظم المعلومات الإلكترونية التأمينية ووظيفة الإستثمار: في هذه الوظيفة يمكن نظام المعلومات من تحديد حجم الأقساط التأمينية المجمعة من قبل شركة التأمين خلال فترة زمنية معينة، واستنادا لذلك تقرر الشركة حجم الأموال التي يلزم استثمارها في أوجه مختلفة بهدف زيادة عوائدها وهذا سواءا كان في أوجه استثمارية طويلة الأجل أو قصيرة، وهذا بهدف ضمان وفاء الشركة بالتزاماتها في آجال استحقاقها في حال تعثرها أو تحقق الخطر لعدد كبير من المؤمن لهم خلافا لما كان متوقع.

I. 6– إسهام نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور الرقابة في شركات التأمين:

نتيجة للتطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفئ، حيث تسمح الرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية لشركة التأمين ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحرافات أول بأول من خلال تدقيق المعلومات وتوفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة، وهذا من خلال توفير قاعدة بيانات يوفرها نظام المعلومات الإلكتروني أين تحتوي على معلومات عن أداء وأنشطة مختلف أقسام شركة التأمين في مختلف مراحل العملية التأمينية، وتكون هذه المعلومات متوفرة عند الحاجة للإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة والكفيلة بحماية أصول الشركة وحسن سير نشاطها التأميني.

كما تتأثر عملية الرقابة الداخلية والتدقيق داخل شركة التأمين بنظام المعلومات الإلكتروني ذلك أنه يؤثر على مدى توفير القوائم والتقارير المالية في الوقت المناسب، قصد اكتشاف مواطن الضعف والانحرافات في الأداء، كما يمكن الحصول على المعلومات من النظم الأخرى بسهولة عن طريق التبادل الإلكتروني للمعلومات، مما يمكن المدير في شركة التأمين من الاستخدام الأمثل لهذه المعلومات ومواكبة التطورات التكنولوجية في هذا المجال.

ويسهل نظام المعلومات الإلكتروني مهمة المدقق الداخلي والرقابة الداخلية داخل الشركة بسبب مساهمتها في إعداد التقارير الدورية عن الانحرافات، مما يتيح لمدير الشركة إمكانية دراستها وتقييمها إلكترونيا ودراسة جميع التقارير الناتجة عن استغلال هذه النظم آنيا وعند الحاجة إليها كذلك.

ومن أهم مزايا النظام الإلكتروني لنظام الرقابة الداخلية أنه يتيح للمدراء إنشاء الجداول والرسوم الخطية المدرجة وعرضها على الحاسوب، وتتبع المعلومات وتتبع التغيرات التي يمكن أن تحصل مما يمكن المسئولين في الشركة من تتبع الانحرافات التي تحصل فيها والتقارير بشأنها، لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية، وتصبح بذلك نظم الرقابة داخل الشركة أكثر فعالية في توفير الوقت والجهد وإنجاز مختلف الميزانيات التقديرية والنسب المالية والرقابية ومساعدة إدارة الشركة من إجراء المقارنات مع الميزانيات التخمينية، وتحديد بذلك معدل أداء الشركة لرسم الخطط التصحيحية استنادا لذلك[13].

فمن خلال هذا نجد أن لنظام المعلومات الإلكتروني داخل شركة التأمين التأثير الواضح على النظام الرقابي فيها، فهذا النظام يعطي للشركة إمكانية السرعة في معالجة بياناتها وسرعة توصيلها لمستخدميها خاصة صناع القرار والاستفادة منها في اتخاذ القرارات وترشيدها.

II – الطريقة والأدوات :

يتناول هذا الجزء من الدراسة وصفا للعينة المستهدفة وأساليب جمع البيانات ومصادرها وكذا الأداة المستخدمة، ويتضمن تحديدا لأساليب التحليل الإحصائي المتبعة ليتم في الأخير قياس ثبات أداة الدراسة والتأكد من مدى صدقها، ومدى الاعتماد عليها في اختبار صحة الفرضيات واستخلاص نتائج يعتمد عليها في الواقع العملي.

II .1– منهجية الدراسة عينتها وأداتها:

– منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال أداته الوصف والتحليل لتوضيح دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، وهذا من خلال المسح الميداني بطريقة العينة لجمع البيانات.

– مصادر المعلومات الأولية:

لدراسة تأثير المتغيرات التابعة في الدراسة على المتغير المستقل تم تصميم استبيان بعد استطلاع آراء وملاحظات عينة الدراسة، وتحكيم الاستبيان من قبل المختصين في هذا المجال، ليتم بعد ذلك تفريغه باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وتحليله واختبار صحة الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة بغرض الوصول إلى نتائج ذات دلالة.

– مصادر المعلومات الثانوية:

بغية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وواقع نظام المعلومات الإلكتروني في شركات التأمين فقد تم التطرق إلى مختلف التقارير والبحوث والدراسات التي تناولت في مضمونها مدى فعالية هذا النظام في شركات التأمين، بقصد إدراج هذه البيانات في الدراسة والوقوف على الواقع العملي وآفاق التطوير.

– خصائص عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعة العاملين في شركات التأمين الجزائرية الذين لديهم القدرة على الإجابة على فقرات الاستبيان واستيعابهم لها، وتتمثل في المدراء، المحاسبين، المدققين الداخلين ورؤساء الأقسام بالإضافة إلى المفتشين وبعض العاملين في مديرية التأمينات بوزارة المالية نظرا لدورهم الرقابي واعتمادهم على نظام المعلومات الإلكتروني للقيم بهذه المهام.

وقد تم توزيع 95 استبانة ليسترجع منها 65، وبعد فحصها واستبعاد غير الصالحة لعدم جدية الإجابة وعدم تحقق الشروط المطلوبة، وبهذا يكون عدد الاستمارات الصالحة والتي يمكن الاعتماد عليها هي 60 استبانة والجدول رقم 01 يبين خصائص عينة الدراسة.

وبغية التوصل إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها في التحقق من مدى صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، فقد تم توزيع الاستبيان على أحد عشر شركة تأمين و/أو إعادة تأمين بما فيها شركات التأمين الخاصة حيث تمثل هذه الشركات ما نسبته 78.34% من حجم عينة الدراسة، أما نسبة 21.66% فتتمثل في بعض الإطارات والعاملين في مديرية التأمينات بوزارة المالية.

– أداة الدراسة:

بغرض التحقق من صدق أداة الدراسة قمنا بإعداد استبانة أولية، ليتم بعد ذلك عرضها على المحكمين والمتخصصين في هذا الموضوع والاستجابة لمقترحاتهم وتوصياتهم وتعديلها، ليتم وضعها في صورتها النهائية وتوزيعها على أفراد العينة المستهدفة، وتم تقسيم الإستبانة كما يلي:

- **القسم الأول:** بهدف تحديد مواصفات عينة الدراسة تضمن القسم الأول من الإستبانة معلومات أولية وشخصية عن المجيب وعن الشركة التي يعمل بها من خلال إسم الشركة، إسم نظام المعلومات في الشركة، الجنس، السن، المستوى التعليمي، طبيعة الوظيفة وعدد سنوات الخبرة في قطاع التأمين.
- **القسم الثاني:** يحتوي على مجموعة من المحاور لتوضح أثر متغيرات الدراسة على المتغير التابع كما يلي:

– المحور الأول: لبيان فعالية النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، حيث تضمن أحدى عشرة فقرة موزعة على ثلاثة أبعاد كالتالي: النظام الرقابي الداخلي، تقييم أساليب إدارة المخاطر، رقابة التقارير.

– المحور الثاني: لبيان تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في شركات التأمين الجزائرية، وتضمن سبعة فقرات.

– المحور الثالث: لبيان تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية، حيث تضمن سبعة فقرات.

– قياس الاستبانة:

تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي من أجل تفسير البيانات، باعتباره مقياس مكون من خمسة درجات تقيس درجة موافقة أفراد العينة على فقرات الإستبانة.

II. 2– أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة

من أجل معالجة البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS وبقصد تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية يمكن تلخيصها فيما يلي:

– أساليب الإحصاء الوصفي

- **التكرارات والنسب المئوية:** تستخدم لمعرفة تكرار فئات المتغيرات لوصف عينة الدراسة؛
- **الوسط الحسابي:** يستخدم لقياس متوسط الإجابة عن أسئلة الدراسة وترتيب فقرات الإستبانة من حيث درجة الموافقة أو الرفض؛
- **الانحراف المعياري:** يعتبر أهم مقياس التشتت والذي يهدف إلى تحديد مدى تباعد الإجابات عن بعضها البعض وعن المتوسط الحسابي.

– أساليب الإحصاء الاستدلالي

- **اختبار ألفا كرونباخ:** لقياس ثبات أداة الدراسة؛
- **اختبار كولمجرو ف سميرنوف:** لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع توزيعا طبيعيا؛
- **اختبار T لعينة واحدة:** لاختبار الفرضيات والتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الإستبانة؛
- **معاملات الارتباط R:** لتحديد شدة وطبيعة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة؛
- **معاملات التحديد R^2:** يتم استخدامه لتحديد جودة ملائمة البيانات أي إلى أي مدى يتناسب نموذج الانحدار مع البيانات بمعنى إلى أي حد تتقارب القيم التي تم تقديرها للمتغير التابع مع القيم التي تم تقديرها باستخدام الملاحظة؛
- **اختبار F:** لاختبار صحة الفرضية من عدمها؛
- **تحليل التباين الأحادي:** لمعرفة ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات عدة فئات أو مستويات للمتغير المستقل وتأثيرها في المتغير التابع.

III. النتائج ومناقشتها:

III. 1- فعالية النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية:

لتحديد مدى فعالية النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد العينة واستخراج قيمة T لتحديد اتجاه أفراد العينة حول فقرات المحور وترتيب الفقرات حسب أهميتها، بالنظر إلى نتائج الجدول رقم 02 نلاحظ أن اتجاهات أفراد العينة إيجابية نحو فقرات المحور ذلك أن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس، حيث بلغ المتوسط الإجمالي لهذا المحور 4.254 بانحراف معياري 0.632 وهذا يدل على انسجام واتفاق آراء عينة الدراسة فيما يتعلق بالإجابة على فقرات هذا المحور، كما تبين أن الفقرة رقم 09 "تتمكن مختلف جهات الرقابة من خلال التبادل الإلكتروني للتقارير من تحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركة" هي أكبر الفقرات موافقة أين بلغ المتوسط الحسابي لها قيمة 4.516 بانحراف معياري 0.911، بينما كانت الفقرة رقم 07 "تقوم تتابع إدارة الشركة من خلال نظامها الرقابي بتنفيذ سياسة إدارة المخاطر لوضع خطط لمواجهة المخاطر الطارئة" هي أقل موافقة بمتوسط حسابي بقيمة 4.050 وانحراف معياري 1.032.

كما أظهرت نتائج إختبار t للعينة الواحدة أن قيمة T أكبر من قيمتها الجدولية، أين بلغت قيمة T الحوسبة 15.354 وقيمة مستوى المعنوية كانت مساوية لـ 0.000 وبهذا هي أقل من المعنوية المعتمدة 0.05، وبناء على هذا فإن قيمة T قيمة ذات دلالة إحصائية لجميع فقرات هذا المحور.

III. 2- تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في شركات التأمين الجزائرية:

يظهر الجدول رقم 03 تأثير نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في شركات التأمين الجزائرية، وهذا من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في إدارة دور نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في شركات التأمين والمتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات الإلكتروني.

- يظهر الجدول قيمة معامل الارتباط بين دقة المعلومات ونظام الرقابة الداخلي في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.836 فيما بلغت قيمة معامل التحديد 0.698 وبلغت قيمة F المحسوبة 134.18، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن دقة المعلومات تؤثر على عملية الرقابة داخل شركات التأمين الجزائرية.
- يبين الجدول قيمة معامل الارتباط بين وضوح المعلومات ونظام الرقابة الداخلي في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.641 فيما بلغت قيمة معامل التحديد 0.411، وبلغت قيمة F المحسوبة 40.50، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن وضوح المعلومات تؤثر على عملية الرقابة داخل شركات التأمين الجزائرية.
- يوضح الجدول قيمة معامل الارتباط بين دقة النظام ونظام الرقابة الداخلي في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.309 فيما بلغت قيمة معامل التحديد 0.095 وبلغت قيمة F المحسوبة 6.110، كما بلغت قيمة المعنوية 0.016 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن دقة النظام تؤثر على عملية الرقابة داخل شركات التأمين الجزائرية.
- يظهر من الجدول قيمة معامل الارتباط بين سرعة النظام ونظام الرقابة الداخلي في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.404 فيما بلغت قيمة معامل التحديد 0.163، وبلغت قيمة F المحسوبة 11.33، كما بلغت قيمة المعنوية 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن سرعة النظام تؤثر على عملية الرقابة داخل شركات التأمين الجزائرية.
- يظهر من الجدول قيمة معامل الارتباط بين أجزاء النظام ونظام الرقابة الداخلي في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.406 فيما بلغت قيمة معامل التحديد 0.165، وبلغت قيمة F المحسوبة 11.42، كما بلغت قيمة المعنوية 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن أجزاء النظام تؤثر على عملية الرقابة داخل شركات التأمين الجزائرية.
- يوضح الجدول العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني من خلال أبعاده مجتمعة وآليات الرقابة الداخلية المتمثلة في نظام الرقابة والتدقيق الداخليين كآلية لإدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.808، وبلغت قيمة معامل التحديد 0.653، فيما بلغت قيمة F الجدولية 109.07، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يؤكد أن أبعاد نظام المعلومات الإلكتروني مجتمعة تؤثر على عملية إدارة مخاطر شركات التأمين الجزائرية من خلال آليات الرقابة الداخلية.

III. 3- تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية:

يظهر الجدول رقم 04 تأثير نظام المعلومات الإلكتروني في إعداد تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية، وهذا من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في إعداد تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين والمتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات الإلكتروني.

- يظهر من الجدول قيمة معامل الارتباط بين مصداقية المعلومات وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.427 فيما بلغت قيمة معامل 0.182 ما يعني 18% من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في مصداقية المعلومات، وبلغت قيمة F المحسوبة 12.91، كما بلغت قيمة المعنوية 0.001 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن مصداقية المعلومات تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية.

- يبين الجدول قيمة معامل الارتباط بين دقة المعلومات وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.459 فيما بلغت قيمة معامل 0.211 ما يعني أن 11%من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في دقة المعلومات، وبلغت قيمة F المحسوبة 15.50، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن دقة المعلومات تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية.

- يبين الجدول قيمة معامل الارتباط بين وضوح المعلومات وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.527 فيما بلغت قيمة معامل 0.277 ما يعني أن 27% من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في وضوح المعلومات، وبلغت قيمة F المحسوبة 22.25، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن وضوح المعلومات تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية المستهدفة إدارة المخاطر.

- يظهر الجدول قيمة معامل الارتباط بين دقة النظام وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.393 فيما بلغت قيمة معامل 0.115 ما يعني أن أي 11% فمن التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في دقة النظام، وبلغت قيمة F المحسوبة 7.545، كما بلغت قيمة المعنوية 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن دقة النظام تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية.

- يظهر الجدول قيمة معامل الارتباط بين سرعة النظام وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.788 فيما بلغت قيمة معامل 0.620 ما يعني أن 62% من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في سرعة النظام، وبلغت قيمة F المحسوبة 94.75، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن سرعة النظام تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية.

- يبين الجدول قيمة معامل الارتباط بين أجزاء النظام وتقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.730 فيما بلغت قيمة معامل 0.532 ما يعني أن 53% من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغير في أجزاء النظام، وبلغت قيمة F المحسوبة 66.06، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا فإن أجزاء النظام تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية.

- يوضح الجدول العلاقة بين نظام المعلومات الإلكتروني من خلال أبعاده مجتمعة وتقارير مختلف الجهات الرقابية المستهدفة إدارة المخاطر في شركات التأمين الجزائرية بقيمة 0.822 وبلغت قيمة معامل التحديد 0.675 مما يعني أن 67% من التغيير في تقارير مختلف الجهات الرقابية المستهدفة إدارة المخاطر يرجع إلى التغيير في نظام المعلومات الإلكتروني، فيما بلغت قيمة F الجدولية 120.51، كما بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وهذا ما يؤكد أن أبعاد نظام المعلومات الإلكتروني مجتمعة تؤثر على تقارير مختلف الجهات الرقابية.

III. 4- اختبار الفرضية الرئيسية:

H0: لا يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

H1: يؤثر نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

يظهر الجدول رقم 05 تأثير نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، وهذا من خلال استخدام معامل الانحدار الخطي البسيط لتحديد طبيعة العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في النظام الرقابي في شركات التأمين والمتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات الإلكتروني.

ومن الجدول يظهر قيمة معامل الارتباط بين نظام المعلومات الإلكتروني وأساليب الرقابة في شركات التأمين الجزائرية مجتمعة بقيمة 0.985 وقيمة معامل التحديد 0.970 مما يعني أن 97% من التغيير في أساليب الرقابة في شركات التأمين الجزائرية يرجع إلى التغيير في نظام المعلومات الإلكتروني، وبلغت قيمة F الجدولية 1863.7، في حين بلغت قيمة المعنوية 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05، وبهذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أن نظام المعلومات الإلكتروني يؤثر في تفعيل ودور النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية.

IV- الخلاصة :

تبينا لنا من خلال هذه الدراسة أن نظام المعلومات الإلكتروني يؤثر من خلال أبعاده الأساسية في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية، حيث تبين نتائج الدراسة الميدانية:

- أن هناك علاقة ارتباط إيجابية قوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، أين بلغت قيمة معامل الارتباط الثنائي بينهما 0.985 وهي دلالة على أن شركات التأمين الجزائرية تطبق مختلف الأساليب الرقابية بفعالية.
- أن شركات التأمين الجزائرية تتمتع بنظام رقابة وتدقيق داخليين فعال، وهو ما يظهر من خلال المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور بقيمة 0.438 وقيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي معنوية لجميع الفقرات، وتتمثل هذه الآليات الرقابية في نظم المراجعة الدورية التي تهدف إلى التأكد من مدى التزام شركات التأمين الجزائرية باللوائح والتنظيمات المنظمة لنشاطها، أين تعد هذه المعايير بمثابة الضمان لنمو واستمرارية الشركة.
- أن وظيفة التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة تتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية، وعليه فإن إجراءات الرقابة الداخلية تهدف إلى التأكد من تنفيذ هذه السياسات والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافة.
- أن شركات التأمين الجزائرية تخضع للرقابة المستمرة من مختلف الجهات الرقابية الخارجية، فهي تلتزم بإصدار التقارير الضرورية ووضعها تحت تصرف الجهات المعنية، مما يضمن توفير الحماية لحملة الوثائق التأمينية، والتأكد من كفاية الاحتياطات التي تقابل هذه الإلتزامات والتأكد من وجودها فعلا وتحديد مدى سلامة الوضع المالي للشركة في لحظة معينة، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور 4.244 وقيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية وهي معنوية لجميع الفقرات.

وعلى أساس ما توصل التوصل إليه من نتائج، نقترح التوصيات التالية التي نرى أنها ستساهم في تعزيز دور نظام المعلومات الالكتروني في تفعيل النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية:

- يتعين على شركات التأمين التقييم المستمر لنظم معلوماتها وعلى القائمين بهذه المهمة.
- على شركات التأمين الإلمام بوظيفة الرقابة الداخلية وهو ما لا يتحقق إلا من خلال وجود نظام معلومات إلكتروني يتميز بخاصية الملائمة والموثوقية في توفير المعلومات لاستغلالها بما يضمن الاكتشاف المبكر للأخطاء والانحرافات سواءا كانت متعمدة أو غير متعمدة وتصحيحها في أوانها.
- لضمان تكامل وظيفتي التدقيق والرقابة الداخليين في شركات التأمين يجب وجود هيئات رقابية خارجية تتمثل مهمتها في ضمان تطبيق مختلف الآليات التي تهدف إلى حماية أصول الشركة وحقوق أصحاب العقود التأمينية.
- يعد التدقيق الخارجي حجر الزاوية لحوكمة جيدة، لذلك وجود المدققين الخارجيين يساعد على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها.
- ضرورة ضمان استقلالية المراجع الداخلي الذي يعمل على تحسين نظام الرقابة الداخلية وخاصة إذا كان قسم المراجعة الداخلية تابع مباشرة إلى مجلس الإدارة مع تحديد مهام وصلاحيات هذا القسم بشكل موضوعي وواضح.
- ضرورة الاستمرار في تطوير أنظمة تقنية المعلومات بما يساهم في تطوير عمليات شركات التأمين وزيادة فعالية أنظمة المعلومات الإلكترونية، وبالتالي زيادة جودة وسرعة الخدمات المقدمة للعملاء.
- ضرورة إخضاع نظام المعلومات الإلكتروني في شركات التأمين للتحديث والتحيين المستمر، وتفعيل دوره في تقديم المعلومات في شكل نسب مئوية ومؤشرات تقوم على أسس رياضية، تمكن من تقييم الوضع المالي للشركة في أية لحظة واتخاذ التدابير اللازمة.

– ملاحق:

الجدول (1): خصائص عينة الدراسة

المتغير	العينة	التكرار	النسبة المئوية
شركة التأمين	CAAT	06	%10.00
	CAAR	07	%11.67
	SAA	06	%10.00
	2A	04	%6.67
	GAM	03	%5.00
	CIAR	04	%6.67
	CNMA	02	%3.33
	Alliance	05	%8.33
	AXA	04	%6.67
	TRUST	02	%3.33
	SALAMA	04	%6.67
وزارة المالية	مديرية التأمين	13	%21.66
المجموع	**–**	**60**	**%100**
الجنس	ذكر	32	%53.33
	أنثى	28	%46.67
المجموع		**60**	**%100**
العمر	29-20	7	%11.67
	39-30	36	%60
	50-40	10	16.67%
	أكثر من 50	7	%11.66
المجموع		**60**	**%100**
المستوى التعليمي	ماجيستر أو دكتوراه	05	%8.34
	جامعي –ليسانس–	50	%83.33
	ثانوي	03	%5.00
	أخرى	02	%3.33
المجموع		60	%100
الوظيفة الحالية	مدير شركة	10	16.67
	مدير مالي	07	11.67
	رئيس قسم	12	20
	مدقق داخلي	09	15
	محاسب	14	23.33
	أخرى–مكلف بالدراسات–	08	13.33
المجموع		**60**	**%100**
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	11	18.33

	10-5	19	31.67
	15-10	26	43.33
	أكثر من 15 سنة	04	6.67
المجموع		**60**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول (2): فعالية النظام الرقابي في شركات التأمين الجزائرية

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	القيمة المعنوية	الترتيب
النظام الرقابي الداخلي					
تتوفر الشركة على نظام معلومات يوفر المعلومات تقيس فعالية أنظمة الرقابة الداخلية	4.283	1.075	9.968	0.000	3
يوجد في الشركة مراجعة دورية لأجزاء وضوابط الرقابة لأنظمة الشركة لضمان دقة ونزاهة المعلومات	4.366	0.956	11.072	0.000	4
يوجد في الشركة نظام محاسبي متكامل يساهم في زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية	4.383	1.009	10.609	0.000	3
يوجد في الشركة مجموعة من العاملين على مستوى مناسب من الكفاءة لتحقيق الكفاءة في الأداء	4.416	0.888	12.350	0.000	2
تقييم أساليب إدارة المخاطر					
يساهم نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في الشركة في تحديد الأخطار التي تتعرض لها الشركة ومراقبتها بإستمرار	4.233	1.079	8.851	0.000	5
يسمح نظام الرقابة والتدقيق الداخليين بتحديد المراجعة المناسبة لإدارة مختلف المخاطر في الشركة بأقل تكلفة ممكنة	4.083	1.109	7.566	0.000	7
تتابع إدارة الشركة من خلال نظامها الرقابي تنفيذ سياسة إدارة المخاطر لوضع خطط لمواجهة المخاطر الطارئة	4.050	1.032	7.780	0.000	9
يتولى نظام الرقابة داخل الشركة مهمة تقييم برنامج إدارة المخاطر وإخضاعها للمراجعة الدورية بمشاركة مجلس الإدارة	4.150	1.070	8.319	0.000	6
رقابة التقارير					
تتمكن مختلف جهات الرقابة من خلال التبادل الإلكتروني للتقارير من تحديد مختلف المخاطر التي تتعرض لها الشركة	4.516	0.911	12.893	0.000	1
تمكن هيئات الإشراف والرقابة من متابعة كفاية رأسمال الشركة لمتابعة قدرتها على مواجهة الخسائر غير المنتظرة نتيجة استقراء مختلف التقارير	4.150	1.132	7.867	0.000	6
تتابع هيئات الإشراف التقارير التفصيلية الصادرة من الشركة التي توضح الملاءة المالية للشركة في لحظة معينة وما يقابلها من التزامات	4.066	1.313	6.292	0.000	8
جميع الفقرات	**4.254**	**0.632**	**15.354**		

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول (3): تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على نظام الرقابة والتدقيق الداخليين في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	المتغير	R	R^2	الخطأ المعياري	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى المعنوية	معامل β
01	مصداقية المعلومات	0.869	0.756	0.335	179.66	13.402	0.000	0.766
02	دقة المعلومات	0.836	0.698	0.373	134.18	11.584	0.000	0.774
03	وضوح المعلومات	0.641	0.411	0.521	40.501	6.364	0.000	0.510
04	دقة النظام	0.309	0.095	0.646	6.110	2.472	0.016	0.198
05	سرعة النظام	0.404	0.463	0.621	11.334	3.367	0.001	0.343
06	أجزاء النظام	0.406	0.165	0.621	11.420	3.379	0.001	0.209
07	نظام المعلومات الإلكتروني	0.808	0.653	0.400	109.07	10.44	0.000	0.882

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول (4): تأثير نظام المعلومات الإلكتروني على تقارير مختلف الجهات الرقابية في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	المتغير	R	R^2	الخطأ المعياري	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى المعنوية	معامل β
01	مصداقية المعلومات	0.427	0.182	0.701	12.91	3.594	0.001	0.429
02	دقة المعلومات	0.459	0.211	0.688	15.50	3.937	0.000	0.485
03	وضوح المعلومات	0.527	0.277	0.659	22.25	4.717	0.000	0.477
04	دقة النظام	0.339	0.115	0.729	7.45	2.747	0.008	0.248
05	سرعة النظام	0.788	0.620	0.477	94.75	9.734	0.000	0.762
06	أجزاء النظام	0.730	0.532	0.530	66.06	8.128	0.000	0.429
07	نظام المعلومات الإلكتروني	0.822	0.675	0.441	120.51	10.978	0.000	1.023

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول (5): تأثير نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل دور الرقابة في شركات التأمين الجزائرية

الرقم	المتغير	R	R^2	الخطأ المعياري	F المحسوبة	F الجدولية	مستوى المعنوية	معامل β
01	نظام المعلومات الإلكتروني	0.985	0.970	0.110	1863.7	43.17	0.000	1.008

المصدر: من إعداد الباحثين.

- الإحالات والمراجع :

[1] خصر مصباح الطيطي (2012)، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 29.

[2] Rudy Hirschhein, Heinz K.klein and others (1995), **In formation**, **systems development and data modeling–conceptual and philosophical foundations–**, Combridge university press, USA, p: 11.

[3] سليمان جودي داود (2011)، **نظم المعلومات المحوسبة في شركات النفط العراقية في محافظة البصرة**، مجلة آداب البصرة، العدد 56، العراق، ص: 310.

[4] Hugnes Angot (2002), **Système d'information de l'entreprise –analyse théorique des flux d'information et cas pratiques–**, 4eme ED, Edition de Boeck université, Belgique, p: 13.

[5] سعد غالب ياسين (2009)، **نظم المعلومات الإدارية**، دار اليازوري العلمية، الأردن، ص: 30.

[6] عبد الله شوقي (2006)، **إدارة الوقت ومدارس القيادة الإدارية**، دار المشرق الثقافي، الأردن، ص: 06.

[7] ليلى ناجي مجيد الفتلاوي (2013)، **بيئة المحاسبة ومؤشرات تكييفها لتكنولوجيا المعلومات**، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، ص: 293.

[8] سعد غالب ياسين، **نظم المعلومات الإدارية**، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[9] V.S Bagad (2008), **Management information systems**, 3ed ED, technical publications pune, India, pp: 1-6.

[10] جمال يوسف بدير (2013)، **اتجاهات حديثة في إدارة المعرفة والمعلومات**، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 140.

[11] عامر إبراهيم قتندلجي (و) إيمان فاضل السامرائي (2002)، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها"**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص: 63.

[12] محمد الصيرفي (2009)، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 413.

[13] بالتصرف عن:

- رياض سلطان علي (2008)، **نظم المعلومات الحاسوبية–نظريات وتطبيقات عملية في الشركات الرقمية**–، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص ص: 160-161.

- موسى عبد الناصر (و) محمد القريشي (2011)، **مساهمة الإدارة الإلكترونية في تطوير العمل الإداري لمؤسسات التعليم العالي –دراسة حالة كلية العلوم والتكنولوجيا بجامعة بسكرة–الجزائر"**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 95. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/603 (تاريخ الاطلاع 2018/01/10).

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

مروة أسماء قصاص، عبد الرزاق حبار وفرج شعبان (2018)، **دور نظام المعلومات الإلكتروني في تفعيل عملية الرقابة في شركات التأمين الجزائرية**، مجلة الباحث، المجلد 18 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 31-44.